التعليم الجامعي بين طموح التطور وتحديات الواقع

إن تحديث التعليم العالي وتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسساته يستدعي إعادة النظر في رسالة، وأهداف، وغايات، واستراتيجيات الجامعة ،وكذلك مراجعة المعايير ،والإجراءات المتبعة للتقويم، والتعرف على حاجات الطلاب، أي ماهية البرامج والتخصصات التي ترى الجامعة أنها ضرورة لتلبية حاجات الطلبة وتلبي رغباتهم الحالية والمستقبلية، ويتطلب الأمر إعادة النظر في كيفية توظيف واستثمار أعضاء هيأة التدريس بكفاءة وفاعلية وإعادة هيكلة التنظيم على نحو يتماشى مع واقع المناهج الدراسية التي من الضروري مراجعة محتواها والتعرف إلى مدى توافقها مع متطلبات السوق وتلبية حاجات الطلاب والمجتمع الذي ينتمون إليه ، وكذلك النهوض بجودة المناهج من حيث المحتوى والأهداف المنوي تحقيقها وإمكانية تحقيقها وتطوير طرائق التدريس ووسائل التقويم ما يؤدي إلى التطوير المتواصل للقدرات والمهارات ،هذا بالضرورة يؤدي إلى تحقيق قيمة عالية للأعمال التي تقوم بها الجامعات.

إن التسارع الكبير في التطورات التكنولوجية والمعرفية أفرز الكثير من التغيرات في مختلف ميادين الحياة لاسيما جانب التعليم العالي , ما يقود إلى ضرورة تحديث الإدارة وإعادة تأهيل الملاكات والقيادات ،والذي لا يمكن أن يتم بمعزل عما يدور في باقي أجهزة الدولة المسؤولة عن التعليم . فالتعليم والتنمية البشرية لا تتم فقط داخل قاعات ومراكز التدريب، إنما هي محصلة تجارب يومية يعيشها الأفراد في علاقتهم بالآخرين، ويمارسها الصغير في علاقته بالكبير. فكيف لنا أن نصرَّ على أن يأتي التعليم تلقيناً، وأن يتوقفَ الكتاب الجامعي عند الحالة التي هو عليها. وأن يستمر صراع الكبار والصغار في الجامعات، وننسى في زحمة الانشغال بالفوز مصلحة الطالب الذي هو جوهر العملية التعليمية، إن ما نواجهه اليوم من قيادات غير مؤهلة، ومديرين لا يزالون يديرون بفكر (مَنْ خافَ سلمَ) (ومَنْ عَملَ كمن لم يَعملْ).. إنما هو نتيجة طبيعية لتجارب تعلم خاطئة، ومشاهدات حياتية رديئة، وتجارب شخصية سيئة السمعة، اكتسبناها في مرحلة اكتمال النضج الأولى. مرحلة التعليم الجامعي إذ يلاحظ المرء ويتعلم ويفسر ويتذكر ويقلد ويقرر الاختيار بين بديلين: مسار الصواب والمسار الخطأ، وهناك دائما نتائج لكل مسار إلا أن مسار الصواب لا ينتهي دائما بنتائج سليمة، والمسار الخطأ لا ينتج عنه دائماً نتائج خاطئة. هكذا علمتنا الحياة، فالاقتراب من القمة لا يعني القمة في الكفاءة، والإسراع في السير لا يعني الوصول مبكراً .هكذا الأمر بالنسبة لقضايا التعليم وغيرها، فالتحصيل والإجادة ليست الطريق دائما للتفوق.. وكذلك الغش ليس دائما الطريق إلى الفصل والاستبعاد..

تلك هي بعض الأطر السلبية التي تحتاج إلى تعديل أو تدمير، فالجامعات بكل فروعها وكلياتها تعد نقطة التقاء للأجيال، ونقطة تحول في فكر ومستقبل الشباب.. ورصيد متجدد من الطاقة والعطاء. إن لعبت الدور المرسوم لها، وحققت الآمال المعقودة عليها. وإن كان هناك تصور لقواعد ذهبية لنمو الأمة، وركائز رئيسة

لانطلاقها. فتلك الركائز هي إسهام فعال ومتطور لمراحل التعليم كافة ،ودور نشط للقيادات المحلية للمواقع كافة. قادرة على نقل حركة وتصريحات الحكومة المركزية

إلى حيز التطبيق. وإرساء قواعد وعدالة الثواب والعقاب في ضوء نتائج التنفيذ. فضلا عن ذلك هناك آليات وركائز عدة أخرى قد تظهر أهميتها من حين لآخر، إلا أنها ستكون في النهاية نتائج لمقدمات أفرزتها العلاقة الجدلية الثلاثية بين التعليم/ المحليات/ الثواب والعقاب.

ونركز هنا على التعليم الجامعي بمناسبة عدّه أحد أهم وأخطر مدخلات عقل ومشاعر وقيم الإنسان العراقي(العربي) في المجالات والمستويات كافة .إن التعليم الجامعي.. الذي اختلفت عليه الأجيال المتعاقبة.. كل منها يراه بالصورة التي يتأثر بها سلباً وإيجاباً.. إذ يقترب كل جيل من الحقيقة أو يبعد عنها لا بمقدار موضوعية الحقائق التي يطرحها.. ولكن بمدى تأثير المنفعة المباشرة فيه مادياً ومعنوياً. بل هناك من الصور والممارسات في العلاقات الجامعية بين أعضاء هيأة التدريس التي تعكس مدى توتر العلاقة بين الأجيال إلى الحد الذي يمكن التأكيد فيه بأن قانون التعليم العالي كان بمثابة أداة الانتقام واسترداد ماء الوجه الذي أراقه بعض الكبار لبعض الصغار الذين كانوا أحيانا لا يمتلكون سوى (حرية الدعاء) لإنجاز مصالحهم أو لإزاحة البعض من أمامهم. ولكن هناك البعض يعد هذا القانون بمثابة كلمة الحق وعدالة السماء التي تأخرت كثيراً، في حين يعدّها البعض الآخر أداة لإطلاق الرصاص على الحرس القديم. إن نظرة تأمل هادئة لطبيعة هذه العلاقة بين الأجيال، وظهور تلك الرغبة في (الانتقام واسترداد ماء الوجه)،إن كانت تدل على شيء فإنها تدل على طبيعة العلاقة الواهية الوهمية بين الأجيال في بعض المؤسسات الجامعية. بدليل أن هذا القانون كان بمثابة (فتح لباب استرداد الكرامة) لبعض صغار أعضاء هيأة التدريس وأسلوب قانوني للعيش وانتزاع حق الحياة الرغدة الوفيرة من فم بعض الكبار الذين لم يبادروا بالتنازل طواعية عن بعض الحقوق لأبنائهم من جيل شباب أعضاء هيأة التدريس. وهناك نماذج عدة وأمثلة يمكن طرحها في سياق لا ينقصه الصراحة أو الحقيقة. فمن بين هذه الحقائق مثلا أن بعض المواد الدراسية التي تدرس على طلبة بعض الكليات الجامعية هي تلك التي كانت تدرس منذ أكثر من ثلاثين عاماً.. العلم نفسه.. الكتاب نفسه.. و الأستاذ نفسه.. كما لو أن العلم قد توقف عند هذه النقطة ((نقطة معرفة الأستاذ)) ولم يتجاوزها رغم جيل الشباب الحاصل على درجات علمية راقية من جامعات دولية وعالمية. وحادثة أخرى كانت تتردد عن صراع بين أساتذة إحدى المواد بأن أستاذ المادة كان يتوعد الجميع أن أحداً لن يتمكن من تدريس هذه المادة إلا عقب وفاته. إذن نحن نتحدث هنا عن تواصل سلبي للأجيال، ولكن بأثر رجعي.. عن تواصل للأجيال يتسم بالتعليم النمطي،.. بطريقة الوجبات السريعة والتعلم السريع والنجاح السريع وفتح باب الانتقام حتى تحولت العلاقات إلى علاقات (تربص) (وتصيد) في بعض الأحيان.

علينا أن ندرك الآن ونحن بصدد تعديل إطار القيم بالتعليم الجامعي، مجموعة من الحقائق أهمها:

(1) إنَّ هناك عمراً افتراضياً وتاريخ انتهاء صلاحية للعلم والمعرفة تماماً كالمنتجات، وعلينا أن نسعى جاهدين لتقديم ما استجد من علم ومعرفة لطلبة

الجامعة، وأن نحدد مدة زمنية (عمر افتراضي) للعلم بعدها يلزم تجديده. على وفق ما انتهى إليه.. فهل من المعقول أن يتعلم الطلبة الآن بعض ما تعلمه الآباء، وربما

الأجداد .. إن كان ما يتعلمه لا يدخل في نطاق التاريخ والتراث.
(2) إنَّ الطالب الجامعي في بعض الجامعات يتعلم فكر أستاذه فقط (لا فكر المادة) فهو يتلقى ويتعلم على يد مؤلف الكتاب (الذي لا يكون بالضرورة أفضل مَن كتب في هذه المادة) إلا أن الطالب مرغم على تعلم ما كتبه أستاذه بحكم (ترتيب اسمه في الحروف الأبجدية) .فلماذا لا يختار مجلس الكلية (أفضل ما كتب في مجال المادة ويتم إعمامه على الطلبة جميعاً) دون أن يكون هناك هذا التشتيت الراجع أساساً إلى (الاتفاق المسبق على تدريس كتب بعينها تخص مجموعة بعينها بغض النظر عن أهداف المتعلمين).
النقطة الثالثة :التي تحتاج إلى مداخلة جوهرية هي ما يطلق عليها (اللجان الامتحانية) إذ يتم إعادة التصحيح في ضوء ما انتهى إليه أستاذ المادة، وكذلك أسلوب الاختيارات وطريقة التصحيح والأسلوب اليدوي البدائي في رصد الدرجات والاحتمالات القائمة دائما للرصد الخطأ لبعض المجاميع.
أسئلة عدة ستظل في حاجة إلى إجابة.. إن كنا ننشد نظاماً راقياً للتعليم الجامعي الذي يفرز لنا قيادات مؤهلة ومسؤولة تضطلع بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتجنب البلاد الوقوع في مصيدة التجربة والخطأ التي ما زلنا نعاني منها.. وأهم هذه الأسئلة: هل الجامعة وسيلة لتواصل الأجيال بمعناه الإيجابي التقدمي أم معناه السلبي التراجعي؟..هل تتمكن الجامعة من تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في كلياتها ومؤسساتها التعليمية ؟..أتتمكن الإدارة العليا من أن تضبط النفس وتتحمل النقد الموضوعي الموجه ؟.. وهل نجحت الجامعة في إرساء قيم وقواعد الاحترام والعدالة والحق والفضيلة؟.. أم مازالت تعمل بحكمة (علينا أن نسعى ، وليس علينا أن ندرك النجاح؟!!).

ولعل الأمر الذي يبشر بالخير هو سعي بعض جامعاتنا لتطبيق مبادئ الجودة الشاملة(T.Q.M) في أعمالها، لكنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا : هل يمكن أن يطبق هذا المنهج الذي يقوم على التعاون ومشاركة الجميع في اتخاذ القرارات وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات ؟، في إدارات ما تزال تقبع تحت سياسات المدرسة الكلاسيكية ،والتي لاتقبل ولاتحت أي ظرف من الظروف أو حال من الأحوال كلمة نقد واحدة، أم أن هناك فكرة لإعادة هندسة الإدارة وهو الحل الأمثل إن لم يكن الوحيد لمثل هذه السياسات والأفكار البالية والتي عانت وتعاني منها مؤسساتنا التعليمية.

المدرس صلاح مهدي جابر

كلية الإدارة والاقتصاد/قسم الاحصاء